

تحرك عاجل

أزمة إنسانية في اليونان يقابلها شلل في الاتحاد الأوروبي

إن آلاف اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين محاصرون في اليونان في أحوال سيئة، ولا يستطيعون الحصول على الحماية بسبب الإغلاق التعسفي والتمييزي للحدود على طريق غربي البلقان. ومع وصول المزيد منهم بالآلاف، فإن الوضع الإنساني سوف يتدهور ما لم تبدأ دول الاتحاد الأوروبي بشكل عاجل في قبول اللاجئين من اليونان

هناك ما يقدر بعشرة آلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، من بينهم عشرات الأسر التي لديها أطفال صغار، وعشرات المعوقين والنساء الحوامل، وقد تقطعت بجمعهم السبل في الوقت الحالي عند الحدود اليونانية مع "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" (مقدونيا). وقد اتخذت قرارات الإغلاق المتقطع للحدود والممارسات التمييزية من أجل إبطاء تدفق الأشخاص الذين يتبعون طريق غربي البلقان والحد من عددهم، وأدى ذلك إلى محاصرة الناس في أحوال سيئة. ومنذ 19 فبراير/ شباط أغلقت مقدونيا وصربيا حدودهما أمام المواطنين الأفغان، الذين يمثلون 30 في المائة من الوافدين في اليونان. وقد ترك الناس دون صرف صحي منتظم ويعانون من نقص في المياه وفي الغذاء. و ينام كثيرون منهم في العراء، ويتعرضون لأحوال جوية قاسية. وتؤثر هذه الأوضاع تأثيراً سلبياً على صحتهم كما أن حصولهم على الرعاية الطبية محدود.

ويتدهور الوضع الإنساني بسرعة أيضا في بقية أنحاء اليونان لأن السلطات تحاول إبطاء الأشخاص المسافرين صوب الحدود. وقد استنفدت قدرة اليونان على استقبالهم في أثينا وغيرها إلى أقصى حد. وشهدت منظمة العفو الدولية النساء والرجال والأطفال الذين ينامون في العراء في وسط أثينا وميناء بيربوس. وفي الجزر اليونانية، ومع وصول الآلاف كل أسبوع، الفارين من العنف والصراع، فقد أصبحت أحوال الاستقبال حرجة. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن نحو 1900 شخص وصلوا إلى الجزر اليونانية يوميا في فبراير/ شباط، وأكثر من 2700 شخص خلال اليومين الأولين في مارس/ اذار. 57 في المائة من أولئك الوافدين من النساء والأطفال.

ووفقا للسلطات اليونانية، فإن الذين تقطعت بهم السبل في اليونان بلغ مجموعهم 32 ألف شخص حاليا، في حين تتوقع المفوضية أن يصل هذا الرقم إلى 70 ألف في الأيام المقبلة. هذا يزيد بشكل كبير من عدد الأشخاص المحاصرين في اليونان والمحتاجين إلى حماية دولية. وبينما تكافح السلطات اليونانية مع عدد كبير جدا من الوافدين، ومع النقص الحالي في الخيارات المنظورة أمام اللاجئين للوصول إلى إجراءات لجوء فعالة في اليونان، فإن الأمور قد تفاقمت بسبب فشل خطة إعادة التوطين في الاتحاد الأوروبي: فمن بين 160 ألف شخص التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقبولهم، لم يتمكن سوى 295 من مغادرة اليونان حتى الآن.

يرجى الكتابة فورا باللغة الإنجليزية أو بلغتكم إلى رئيس المجلس الأوروبي وأعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي (رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) مطالبين إياهم:



- باستخدام كل الوسائل المتاحة لقبول طالبي اللجوء من اليونان على وجه السرعة - بما في ذلك إعادة توطين عدد كبير من الأشخاص دون تطبيق معايير الاختيار المقيدة، وتيسير جمع شمل الأسرة، والسماح لطالبي اللجوء بالحصول على تأشيرات من ممثلي الدول الأعضاء في اليونان للسفر القانوني قداماً؛
- بدعم برنامج إغاثة فعال لتخفيف الضغط على اليونان كي تستجيب لهذه المأساة الإنسانية؛
- بوضع حد للممارسات التمييزية على الحدود ودعم البلدان على طول طريق غربي البلقان، لضمان توصل اللاجئين وطالبي اللجوء إلى إجراءات لجوء وظروف استقبال كافية؛
- بفتح مزيد من الطرق الآمنة والقانونية للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية لضمان عدم احتياج اللاجئين إلى الشروع في مخاطرة عبور البحر للوصول إلى تلك الحماية في أوروبا

يرجى إرسال المناشدات قبل 15 أبريل / نيسان 2016 إلى:

رئيس المجلس الأوروبي

دونالد تاسك

European Council

Rue de la Loi 175, 1048, Brussels

الفاكس: +32 22816934

البريد الإلكتروني: **EC.PRESIDENT-PETITIONS@EUROPEAN-COUNCIL.EUROPA.EU**

أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي

يرجى التأكد من بيانات الفاكس على الرابط التالي:

<http://europa.eu/whoiswho/public/index.cfm?fuseaction=idea.hierarchy&nodelD=264075&lang=en>

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني
صيغة المخاطبة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. جل

رقم الوثيقة: EUR 25/3574/2016

التحرك العاجل: 48/16
تاريخ الإصدار: 4 مارس / آذار 2016

تحرك عاجل

أزمة إنسانية في اليونان يقابلها شلل في الاتحاد الأوروبي

معلومات إضافية

في 18 فبراير/ شباط بدأ العمل باتفاق التعاون الموسع بين رؤساء أجهزة الشرطة في النمسا وسلوفينيا وكرواتيا وصربيا و"جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" لتنفيذ إجراءات تسجيل موحدة على امتداد طريق غربي البلقان، وكذلك القيود المفروضة على عدد الداخلين. وعلاوة على ذلك، أعلنت النمسا في فبراير/ شباط أنها سوف تحدد طلبات اللجوء بـ 80 يوماً. وقد أدت هذه القيود الإضافية إلى المزيد من إغلاق الحدود والممارسات التمييزية على امتداد الطريق. ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 تطبق الممارسات التمييزية على الحدود وقد ازدادت سوءاً في 19 فبراير/ شباط مع استبعاد المواطنين الأفغان. ويسمح للسوريين والعراقيين فقط بعبور الحدود وحتى أصحاب هاتين الجنسيتين لايسمح لهم ما لم تكن لديهم جميع وثائق السفر.

ووجدت دراسة أجرتها مؤخرا مفوضية شؤون اللاجئين أن 71 في المائة من الأفغان الذين وصلوا الى اليونان في يناير/ كانون الثاني 2016 قد فروا من العنف والصراع.

وأعلنت السلطات اليونانية عن افتتاح مراكز استقبال جديدة لاستيعاب المزيد من اللاجئين. ورغم الأماكن الإضافية، فإن سعة الاستقبال

سوف تستنفذ بشدة إذا استمرت أعداد الوافدين في الوصول بعد إغلاق الحدود. وتسعى مجموعات من المتطوعين، والمنظمات غير الحكومية لتغطية الاحتياجات الأساسية للعالقين بالفعل في اليونان.

وفي الوقت ذاته، تتوتر الأوضاع على الحدود اليونانية مع مقدونيا في كثير من الأحيان. وفي 29 فبراير/ شباط شهدت منظمة العفو الدولية استخدام قوات الشرطة المقدونية للغاز المسيل للدموع لدفع اللاجئين وطالبي اللجوء إلى الورا.

تاريخ الإصدار: 4 مارس/

التحرك العاجل: 48/16 رقم الوثيقة: EUR 25/3574/2016
آذار 2016